١٩٧٥/٢/٩) . وعلم أن المجالس البلدية ايضا عارضت فكرة منح قرض للاحزاب الكبيرة ، « لان هذه الخطوة تعني تفضيل ديون اجهزة الاحزاب على ديون الخدمات العامة » (هـآرتس ، ١٧ /١٩٧٥/٢) .

وكان الاتفاق قد تم بين ممثلي حزب العمل وحزب حيروت ، بتأييد المفدال ، ان تحصل كل الاحزاب الاسرائيلية على قرض يزيد على ٦٠ مليون ليرة ، لتسديد ديونها ، من خزينة الدولة وكفالتها، باعتبار الاحزاب « مشاريع مصادق عليها من قبل الحكومة » ، على أن تكون مدة القرض ٢٠ سنة ، وبفائدة ثابتة لا تتأثر بغلاء المعيشة ، مما دفع البعض الى اعتبار القرض وكأنه « هبة وليس قرضا » (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٦) .

وفي ١٩٧٥/٢/١٠ ناقش الكنيست موضوع تخويل لجنة المالية صلاحية البت في اعطاء الاحزاب قروضا من الدولة وقبل الاقتراح . ولكن ظهر من النقاش أن كل الكتل الصغيرة عارضت فكرة القرض من خزينة الدولة ، ومن بينها ايضا أحزاب متحالفة مع حزب العمل او حيروت . فقد اتخذ حزب مبام ، وهو جزء من المعراخ (التجمع العمالي) موقف المعارضة ، وأيده في موقفه هذا حزب الاحرار ، المتحد مع حيروت في اطار غاحال وليكود ، « بما اثار توترا داخل ليكود » (دانيئيل داغان — معاريف ، ١٩٧٥/٢/١٢) . وقد فسر البعض دوافع الاحزاب المعارضة على أنها تريد كسب الرأي العام ، نظرا للوضع الاقتصادي الراهن ، من جهة وانها لا تعاني من الديون الثقيلة نظرا لصغر اجهزتها الحزبية ، من جهة اخرى .

ونتيجة للمعارضة البرلمانية والشعبية ولهجوم الصحف الشديد على محاولة الاحزاب الحصول على القروض « ظهرت معارضة لفكرة القرض في حزب العمل نفسه » (ران كسليف — هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٠) ، وأعرب ٤ أعضاء من ممثلي الحزب العشرة في لجنة المالية عن معارضتهم لذلك (يديعوت احرونوت ، ٧٥/٢/٢٠) . وقد أدى هذا الى عقد اجتماع لمكتب حزب العمل السياسي، في ٧٥/٢/٢٠ ، لبحث فكرة القرض ، فتمت مصادقة الحزب على ذلك بأكثرية ٩ أصوات ضد صوتين : يتسحاق بن — اهرون ومردخاي بن — بورات (معاريف ، ٧٥/٢/٢١) .

وفي ٧٥/٢/٢٧ قرر الكنيست اجراء نقاش حول موضوع تقديم القرض لسد ديون الاحزاب ، في اعقاب اقتراحين مستعجلين ، قدمتهما كتلتا موكيد وحركة حقوق المواطن . ورغم انه كان من المتوقع ان يحال الموضوع الى لجنة المالية ، تقرر ان يبحث في الكنيست اولا ، وبذلك تم ارجاء حسم الموضوع ، نظرا لما قد يثيره من توتر داخل التجمع وتكتل ليكود بسبب المعارضة الداخلية فيهما . وكانت النائبة شولاميت الوني قد أعلنت اثناء النقاش في الكنيست « ان الاموال لم تخصص لدعم الديمقراطية بل لدعم مكانة الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الجديدة » (ر ا ا ، ٢/٢٨/ ٧٥) ، وذلك في معرض ردها على ادعاءات ممثلي الاحزاب الكبيرة من انها تريد دعم خزينة الدولة المالي لها « لاسباب ايديولوجية » (هآرتس ، ٧٥/٢/١٩) .

ولكن على الرغم من ارجاء حسم الموضوع يميل البعض الى الاعتقاد بأن الاحزاب الكبيرة ، بقوتها البرلمانية وبتمثيلها القوي في لجنة المالية ، « ستتغلب على معارضة الرأي العام ... » ، رغم ان مثل هذا العمل قد يعتبر فسادا « ولا مثيل له في انظمة الحكم البرلمانية الاخرى » (افتتاحية هآرتس ، ٧٥/٢/١٧) .